هل يمكن للرئيس محمد مرسي أن يصنع من نفسه مانديلا جديدًا؟

كتبه إيمان عبدالمنعم | 9 أبريل ,2014

هل يمكن للرجل الذى أعلن أن روحه ودمه فداء للوطن أن ينفذ ما قطعه على نفسه من قول وعهد

وقف الرئيس مرسي قبل ساعات من تنفيذ الانقلاب عليه يقول أنه لاعودة إلى الوراء وأن العودة للوراء دونها الرقاب "وأنا أول هذه الرقاب".

وقف مرسي يؤكد أنه فداء لهذا الوطن وثورته، ونحن نعلم أن الرجل صادق ونحسبه مخلص، فهل لديه الآن القدرة لتنفيذ هذا العهد.

لست فقيهة سياسية أو قانونية، لكن قوانيني استمدها من ميدان ثورتي، ورؤيتي ترسمها دماء الشهداء، وأفكاري تنيرها شمس الحرية، رؤيتي قاصرة لكني أطرحها علها تكون نواة لإطار وطني جامع للحفاظ على ثورة يناير، الثورة التي ولدت بعد عناء وعبودية لسنوات طويلة تحت حكم العسكر وويل من الهزائم والانتكاسات.

أطرحها واستمدها من آخر مبادرة طرحها الرئيس المنقلب عليه من عسكر ناصر يوم 2 يوليو.

تقوم المبادرة علي قيام د/ مرسي من داخل محبسه بممارسة مهامة كرئيس منتخب للشعب، فالبلاد لم تأتِ برئيس بعد، لذا أرى أن يقوم بتفويض شخصية وطنية بتشكيل حكومة ائتلافية تكون نسبة الإخوان بها ٣ حقائب وشباب الثورة ١٠ حقائب ولكل حزب حقيبة سياسية على أن تكون هذه الحكومة مفوضة بكافة مهام رئيس الجمهورية، ويتم اختيار ٢ من النواب لرئيس الحكومة لتكون بمثابة مجلس رئاسي مصغر.

عمر تلك الحكومة ٦ أشهر تقوم خلالها بتعديل دستور ٢٠١٢ أو اعتبار دستور ٢٠١٣ دستورًا مؤقتًا لمدة ٣ سنوات ثم تتم الدعوة لانتخابات برلمانية خلال ٣٠ يومًا، يعقب الانتخابات الاستفتاء على الدستور المعدل حال التوافق على ذلك، ثم الانتخابات الرئاسية شريطة ألا تضم قوائمها كل من الرئيس المعزول أو أي عضو من أعضاء المجلس العسكري.

تقوم الحكومة بالدعوة الفورية للمصالحة والمصارحة بين جميع الأطراف تكون أرضيته عفو عام عن جميع الأطراف مع صرف تعويضات لأهالي الشهداء الذين سقطوا منذ يناير ٢٠١١ وحتى الآن بما نص عليه القانون والاعتراف بهم كشهداء لثورة يناير.

وتقوم الحكومة بتشكيل مجلس عسكرى جديد، وعزل 3 ألاف من قيادات الشرطة فورًا تضم أجهزة الأمن الوطني وأمن الدولة وكل من تورط في قتل شهداء الثورة.

تتضمن المبادرة كذلك النص على عودة الجيش إلى ثكناته مع عزل كل من السيسي وصدقي صبحي وأحمد وصفي من مناصبهم.

إلزام الجيش بدفع 100-500 مليون جنيه لخزينة الدولة من باب دعم الاقتصاد الوطني وتسديد الديوان التي قام المجلس العسكري والرئيس المؤقت عدلي منصور بسحبها من الدول المختلفة.

إلغاء جهاز أمن الدولة، إطلاق أسماء شهداء الثورة من يناير ٢٠١١ وحتى الآن على المدارس وأقسام الشرطة، إعادة كافة المحاكمات التي أُجريت خلال الفترة من يوليو ٢٠١٣ وحتى الآن، ووقف الإعلاميين المحرضين على الفتن.

هذا هو الإطار العام لمبادرة أو خارطة طريق ثورية تحمل الكثير من التفاصيل التي يحتاج طرحها لمائدة مفاوضات، وأرى أنه مازال أمام الرئيس مرسي فرصه أخيرة لإنقاذ ثورة يناير والتكفير عن بعض التقصير والأخطاء التي اعترف بها، وتكليل لجهود المتظاهرين والمعتقلين الذين تضمهم السجون، وفرصة أخيرة لقوى سياسية تحتاج ليد تمتد إليها لإنقاذ ثورتها وقوى أخرى تحتاج لتوبة عن انحرافها عن مسار الديمقراطية.

وعلى الجميع أن يتنازل من أجل مكسب أكبر هو "الوطن".

فوجهة نظري ترى أن تلك الخطوة هي الاتجاه الأصول نحو العمل على بناء ديمقراطية ناشئة ستقف حائلاً أمام ترشح السيسي وستجعل من مرسي "مانديلا" حقن دماء شعبه فهل يفعلها وتفعلها القوى السياسية معه، كما أنها فرصة أمام المؤسسة العسكرية لتثبت ولائها لهذا الوطن.

أدرك أن هناك العديد من المبادرات التي انطلقت من قامات سياسية واجتماعية، لكنها جميعها تُغلب مصلحة المؤسسة الأقوى، لكنهم لم يدركوا أنه لا قوة فوق قوة الشعب وإرادته وعلينا أن نجمع أوصال الوطن قبل فوات الأوان والألحاق يروا ندا وسوريا فهل من محب له!!!

رابط المقال : https://www.noonpost.com/2419/